# بغية النبلاء في الرد على كتاب الرد على النحاة لابن مُضاء


أ.د/ علي محمد نصر فراج

عميد كلية أصول الدين بأسيوط سابقاً وعضو المجلس الأعلى للأزهر

وعضو المؤتمر الأول للإعجاز العلمي في الكتاب والسنة بالباكستان

وعضو وفد الأزهر الأول لدول الكومنولث الإسلامية

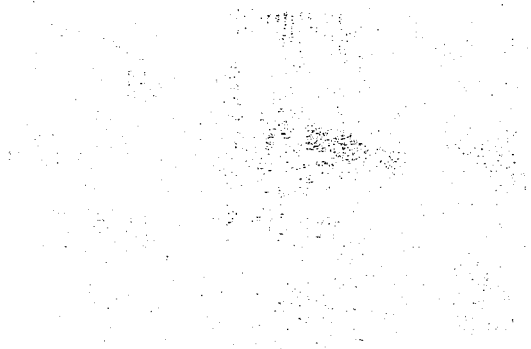

# بغية النبلاء في الرد على كتاب الرد على النجاة لابن مُضاء

المقدمة:

بسم الله الكريم المنان الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان أنزل سبحانه الكتاب تبياناً لكل شئ أتم بيان معجزا لجميع الإنس والجان بلسان عربي مبين على خاتم رسله وصفوة أنبيائه المبعوث رحمة للعالمين - ﷺ- وعلى آله وصحبه الهداة المهتدين وعلى تابيهم بإحسان إلى يوم الدين يوم يقوم الناس لرب العالمين.

وبعد فهذه مناقشة ودراسة تحليلية لكتاب الرد على النجاة لابن مضاء الذي عاب النحويين في كثير من مسائل النحو، ومنها اعتبارهم للعوامل النحوية والحذف، والتقدير أي حذف متعلق الجار والمجرور، وحذف الأفعال المضمرة المقدرة، وتقدير الضمائر في الصفات والأفعال كما عاب عليهم تعليل مسائل النحو، والتمرين في مسائل الصرف، ودعا إلى إلغاء العوامل النحوية وإلى إلغاء تقدير الضمائر في الصفات والأفعال، وإلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلى إلغاء التمارين، وهذا الذي دعا إلى إلغائه مسائل جوهرية في علم النحو، وعليها مبناه، ولا يتم الفهم، والإفهام ولا محاولة تفسير كلام الله تعالى وكلام نبيه -ﷺ- إلا به، وكلام العلماء في كتبهم ومحاوراتهم لا يخلو من ذلك لفهمه وتفهيمه، وتلك سنة العرب في كلامها ونهجها في أسلوبها وحوارها على ذلك درجت، وعليه نشأت وفي صحبته وملازمته شابت وشبت وقامت وقعدت فأنا لابن مضاء الدعوة إلى إلغائه، وكيف ساغ له الكلام في عابه على النجاة، وذامه فإليك الكلام عن ذلك بعد التعريف بابن مضاء هذا الذي تمرد على النحو والنحاة، وركب كل صعب لتبرير دعواه ونصر مدعاه.

## التعريف بابن مُضاء صاحب كتاب الرد على النجاة

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ولد بقرطبة ومات بإشبيلية في السابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٩٢ هجرية كما في بغية الوعاة للسيوطي جـ١ صفحة ٣٦٣، وقد شهد ابن مضاء عصرين من عصور الأندلس هما عصر الرابطين الممتد من عام ٤٩٣هـ إلى ٥٤١ هـ وهو العصر الذي أظل ابن مضاء في مرحلة تعليمه وطلبه للعلم ثم عصر الموحدين الممتد من عام ٥٤١ إلى ٦٦٨هـ كما في تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البناء على كتاب الرد على النجاة لابن مضاء، وقد ترجم له السيوطي في بغية الوعاة فقال "أحمد بن عبد الرحمن بن محمدين سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي قاض الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجياني القرطبي قال ابن الزبير: أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى وكان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها روى عن عبد الحق بن عطية والقاضي عياض وخلائق وعنه ابنا حوط الله، وأبو الحسن الغافقي وولى قضاء فاس وغيرها فأحسن السيرة وعدل فعظم قدره وصار رُحلة في الرواية، وعُمدة في الدراية، وقال ابن عبد الملك كان مقرئاً مجوداً محدثاً مكثراً قديم السماع واسع الرواية عارفاً بالأصول، والكلام، والطب، والحساب، والهندسة ثاقب الذهن متوقد الذكاء شاعراً بارعاً كاتباً صنف المشرق في النحو، والرد على النحويين.

وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان وناقضه في هذا التأليف بن خروف بكتاب سماه تنزيه ألمه النحو عما تسب إليهم من الخطأ والسهوه، ولما بلغه ذلك قال: "نحن لا نبالى بالكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان".

مولده بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، ومات بإشبيلية سابع عشري في جمادى الأولى، وقيل ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثنتين وتسعين وله ذكر في جمع.

**(ما يجب التنبيه إليه في هذه الترجمة) :**

هذا ما ذكر السيوطي في ترجمته ويحسن بنا أن ننبه القارئ إلى قول السيوطي عنه في هذه الترجمة لما له من علاقة في موضوع هذه الدراسة وتسمية البحث حيث يقول: "وكان له تقدم في علم العربية واعتناء، وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها" يشير السيوطي بهذه العبارة إلى كتابي الرد على النحاة، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان، وحيث يقول وناقضه في هذا التأليف "يشير إلى كتابي الرد على النحاة وما بعده" ابن خروف بكتاب سماه "تنزيه أئمة لنحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" إلى قوله: "وتعارضنا أبناء الخرفان" حيث ينبئ هذا الكلام عن حملته على النحويين مما حمل ابن خروف على الرد عليه وحيث يدل على خيلاء ابن مضاء وإعجابه برأيه مما جعله يزري بابن خروف ويسخر منه وينقض من شأنه كما غض من شأن النحاة في جملتهم وأنحى باللائمة عليهم، وما نقم عليهم ابن مضاء إلا بما به يمدحون وعليه يشكرون، وما أحسن أن يتمثل لهم.

**يقول الشاعر:**

**وإذا المحاسن اللاتي أدل بها ... كانت عيوبي فقل لي كيف أعتذر**

وهذا البحث يشتمل في جملته على أربع قضايا لكل منها علاقة بموضوع البحث الأولى في إنصاف النحويين والانتصاف منهم فيما لهم وفيما عليهم والثانية في ابن مضاء، ومناقشته في كتابة الرد على النحاة، والثالثة في إسقاط العلل الثواني والثوالث والرد على ابن مضاء في ذلك والرابعة في إلغاء التمارين الذي دعا إليه ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة، والرد عليه في ذلك، وإليك البيان والله المستعان.

# القضية الأولى

# إنصاف النحويين والانتصاف منهم

# فيما لهم وفيما عليهم

## أولاً: إنصاف النجاة ومالهم

الحق والحق يقال أن النحويين شادوا النحو وقواعده على أصول ثابتة وأسس راسخة راسية لا تزلزها عواصف المشغبين عليهم ولا تتأثر بغبار يثيره المعترضون فقد أسهروا المقل وجافوا المضاجع وضبطوا علم العربية وأحكموه وسهلوا سبيل الوصول إلى فهمه ومهدوه وأعلوا بنيانه شامخاً ورفعوا أعلامه خفاقة في العالمين فصار علم العربية والنحو بجهودهم وإتقانهم طودا شامخاً وجبلاً راسخاً وعلماً باذخاً فله درهم ما أجل صنيعهم، وما أجل صنعهم بعلمهم حفظ الدين وفهم كلام الله سبحانه وسنة سيد المرسلين -ﷺ- ولقد ورد فيما ورد تعلموا العربية وعلموها [1] الناس وما أجل قول القائل كما في التفحة الأحمدية.

حفظ اللغات علينا ... فرض كفرض الصلاة

فليس يحفظ دين ... بدون حفظ اللغات

---

(1) حديث تعلموا العربية وعلموها الناس هو في الصفحة الأولى تحت عنوان قطر الندى وبل الهدي لابن هشام، والجزء الأول وهو تعلموا العربية، أخرجه البيهقي في سننه الكبري بسنده، إلى عمر بن الخطاب وكذا أخرجه سعيد بن منصور في سننه بسنده عن عمر أيضاً، وأخرجه أبي شيبة في مصنفه بسنده إلى أبي بن كعب.

وقد قيل النحو في الكلام كالملح في الطعام أي كما يصلح الملح الطعام كذلك يصلح النحو الكلام كما قيل.

إن الكلام بلا نحو يماثله نبح الكلاب وأصوات السنانير

والنحويون هم حملة أعلام للغة ورواتها وحفظة نصوصها وأشعارها وفضلهم أوضح من الشمس في رابعة نهار، وأظهر من النوار بين خمائل الأشجار وقد عرف قدرهم في شتى البلاد والأقطار ولهج بفضلهم ألسنة الأفاضل في جميع النواحي والأمصار، وذاع طيب أثرهم، وطار كل مطار فمن غمطهم حقهم فما أنصف ومن نال منهم بغير جرم فقد أساء، واعتدى، وأسرف، وأساء إلى نفسه ورماها بقوسه لما يلحقه من سوء القال ولما يبوء بغبه في الحال والمآل جزي الله علماء الإسلام خير الجزاء واجزل لهم سبحانه المثوبة والعطاء.

ومما رأيناه وقرأناه ما أثر عن ابن تيمية من قوله: "ليس سيبويه نبي النحو حتى يجب اتباعه" غاضاً من شأن سيبويه ومن ذلك ما قاله أحمد بن فارس كما في معجم الأدباء لياقوت مزريا بحجج النحويين وعللهم.

ترنو بطرف ساحر فاتر أضعف من حجة نحوي

ومما سمعته ممن يغض من شأن العربية ويشيد بالفرنسية حينما كنت مبعوث الأزهر بالجزائر بقسنطينية بالمعهد الإسلامي من قوله قال ابن خلدون: "عربت خربت وسمعته يقول ساخراً" اللغة العربية لغة أكلوني البراغيث وما درى الجاهل أن هذه اللغة لغة أكلوني البراغيث التي يتظرف بها ويغض من شأنها جاء بها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظموا﴾ ولقد سمعت منه كلاماً يغض به من شأن العربي ويشيد به من شأن الفرنسي ما أربأ بنفسي عن ذكره ويعف لساني عن حكايته،

ولو درى الجاهل قوله تعالى: ﴿وإذا قلتم فأعدلوا﴾ ما قال، ما قال ولو فقه قول الكبير المتعال: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ ما تفوه من القول بالرذال، ولأعطى كل ذي حق حقه ولنسب الفضل إلى أهله ولكن إنما يعرف الفضل من الناس ذووه.

ومما هو من قبيل لغض من شأن النحو والنحويين ما جاء في كتاب أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي حيث يقول "ويروي أن أعرابياً وقف على حلقة أبي زيد جاديا[1] أي مستميحا فظن أبو زيد أنه جاء ليسأل مسألة في النحو فقال له أبو زيد سل يا أعرابي عما بدا لك فقال على البديهة.

لست للنحو جئتكم ... لا ولا فيه أرغب

أنا مالي ولا امرئ ... أبد الدهر يضرب

خل زيداً لشأنه ... حيثما شاء يذهب

واستمع قول عاشق ... قد شجاه التطرب

همه الدهر طفلة ... فهو فيها يشبب

## حملة ابن مضاء على النحاة

وابن مضاء ممن حمل على النحو والنحاة وعابهم على ألا يغال في البحث والاستقصاء يدل على ذلك ما نبهنا عليه سابقاً فيما ذكره السيوطي عندما ترجم له في

---

(1) طالباً العطاء والجادي كما في لسان العرب السائل العافي قال ابن بري ومنه قول الراجز:

أما علمت أنني من أسرة ... لا يطعم الجادي لديهم تمره

ويقال جدوته سألته وأعطيته وهو من الأضداد قال الشاعر:

جدوت رجالا موسرين فما جدوا ... ألا الله فاجدوه إذا كنت جاديا

بغية الوعاة، ولا أدل على ذلك من قوله فيما ترجم له السيوطي من قوله لابن خروف الذي رد عليه "نحن لا نبالي بالكياش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان".

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله في كتابه الرد على النحاة وإني رأيت النحويين رحمة الله عليهم قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام لعرب من اللحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها حتى قال الشاعر فيها:

ترنو بطرف ساحر فاتر ... أضعف من حجة نحوي

إلى أن قال متوقعاً ما يقال له ويقابل به من جراء هذه الحملة الجريئة وتلك الوثبة الوبيئة "ولعل قائلاً يقول أيها الأندلس المسرور بالإجراء بالخلاء [1] المضاحي بقبسه[2] الخفي ذكاء وابن ذكاء[3] أتزاحم بغير عود[4]، وتكاثر برذاذك[5] الجود[6]:

وابن اللبون إذا ما لز في قرن ... لم يستطع حوله البزل القناعيس[7]

---

(1) اقتباس من المثل: كل مجر في الخلاء يسر يعني أن كل من يجري فرسه في الخلاء منفرداً يسر لكن السباق يظهر السابق.

(2) القبس شعلة من نار.

(3) ذكاء علم للشمس لا ينصرف وابن ذكاء الصبح.

(4) العود الجمل المسن.

(5) الرذاذ المطر.

(6) والجود المطر الغزير.

هل أنت إلا كما قال:

كنـــاطح صخـــرة يومـــا ليفلقـــها  فلـم يضرهـا واوهـي قرنـه الوعـل[1]

أترزي بنحويي العراق وفضل العراق على الآفاق كفضل الشمس في الأشـراق على الهلال في المحاق، وإنك أخمل[3] من بقة في شقة واخفي من تبنة في لبنة.[4]

لـو كـان يخفـي علـى الرحمـن خافيـة  مـن خلقـه خفيـت عنـه بنـو أسـد

فيقال له إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد فليس هذا بعشك فادرجي.[5]

خـل الطريـق لمـن يبـني المنـار بـه[6]  وابـرز بـبرزه حيـث أضطـرك القـدر

وإن كنت من ذي الاستبراد[7] في محل الاستبداد[1] والاستناد حيث يجب الاستناد فانظر فتبين لك الرغوة [2] من الصريح[3] ويتبين لك السقيم من الصحيح.

---

(1) ابن اللبون ما دخل في السنة الثانية من ذكور الإبل والبزل جمع بازل ابن تسع من الإبل والقناعيس جمع قنعاس الجمل الضخم.

(2) أو هي أضعف وأتعب والوعل عجل بقر الوحش.

(3) أخمل أهون وأخفى.

(4) التبنة الحبة من التين. اللبنة المكعب الواحد من اللبن وهو قالب الطوب الذي لم يحرق.

(5) مثل يقال لمن يرفع نفسه فوق قدرها.

(6) أي دع الأمر لمن يحسنه وتنح عن الطريق وابرز بأمك بزرة وهو هجاء لمن يتصدر ويتعاطي مما ليس له والبيت الذي قبله من رعونات الطرماح بن حكيم الدينية وقد اعتقد مذهب الشـراة مـن الأزارق والبيت في نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ص٩٦ والأزراقة فرقة من الخوارج .

(7) ذي الاستبراد صاحب الرأي البارد البغيض.

فانظر إلى تعبيره عن السؤال الذي توقعه وإلى جوابه عما توقعه يتبين لك مدى خيلائه وإعجابه ومدى هجومه على النجاة وإزرائه.

ولكن يشفع له حسن نيته وجمال قصده بتأليفه كتاب الرد على النجاة وأنه يريد النصيحة لأئمة النحو وعامتهم وأنهم لا يقولون في كتاب الله برأيهم وأنه يريد أن يغير ما أنكره عليهم مما يتبين لك فيما بعد ومما أشرت إليه من قبل فقد قال رحمه الله في المقدمة بعد أن حمد الله وأثني عليه أما بعد فإنه حملني على هذا المكتوب قول رسول- ﷺ- الدين النصيحة[٤] وقوله: "من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ[٥]" وقوله: "من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار[٦]".

وقوله: "من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه[٧]" اهـ-

**ثانياً :الانتصاف من النحاة وما عيهما:**

ما تقدم عن إنصاف النحاة وما لهم وأما عن الانتصاف منه وبيان ما عليهم فكثير منهم يحكمون قواعد النحو وأقيسته في نصوص الكتاب والسنة ويتهجمون علي

---

(١) محل الاستبراد موقف المستبد.

(٢) الرغوة ما طفا فوق اللبن من أثر الشخب.

(٣) الصريح اللبن الخالص تحت الرغوة.

(٤) رواه البخاري تعليقاً كتاب الإيمان باب الدين النصيحة وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان.

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير وأحمد في مسنده.

(٦) الترمذي في كتاب التفسير، وقال حسن صحيح. كما أخرجه أحمد في مسنده.

(٧) أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد. وأبو داود، وابن ماجه..

القراءة والقراء فيعيبون علي القراء ويخطئون القراءة لأنهم يرون أن القراءة خالفت القياس فيبرقون ويرعدون ويرغون ويزبدون ويتطاولون علي القراء ويلحنون. وما دروا أن ذلك لا يجوز وإفراط من القول منبوذ. ومن أمثلة ما عابوه علي القراء قراءة ابن عامر قوله تعالي "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" ببناء زين للمجهول ورفع قتل نائبا للفاعل المضاف إلي شركائهم مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو أولادهم بحجة أن ذلك لا يجوز ومن أمثلة ذلك ما عابوه من قراءة حمزة قوله تعالي: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بجر الأرحام عطفاً على الضمير المجرور في الآية بدون إعادة الجار بحجة أن ذلك لا يجوز ومن أمثلة ذلك أيضاً ما عابوه من قراءة أبي عمرو ﴿شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن﴾ بادغام الراءين من شهر رمضان مع سكون الهاء وهي ساكن صحيح وذلك جمع بين الساكنين علي غير حده بحجة أن ذلك لا يجوز أيضاً إلى غير ذلك مما عابوه.

## الانتصاف منهم

١- وأقول في الرد علي من عاب القراءة من النحويين وخطأ من قرأ بها لمخالفتها القياس في نظرهم: ليس هذا بعشك فادرجي.

وأقول في الرد على النحويين وغيرهم من المفسرين أو غيرهم بشأن ما عابوه على القراءة والقراء عموماً مما يخالف النحو والقياس عندهم "لو أنه لا يجوز الاعتراض على القراءة حيث ثبتت تواتراً عن المعصوم -ﷺ- لأن القراءة سنة متبعة والعبرة في قبولها وجوازها ثبوتها تواتراً وافقت الأصح في النحو والأقيس أم لا، والقياس النحوي لا مدخل له في قبول القراءة قال الشاطبي:

**وما القياس في القراءة مدخل ... فدونك ما فيه الرضا متحفلاً**

أي لا دخول للقياس النحوي في قبول القراءة أو عدم قبولها حيث ثبتت عمن يؤخذ منه ولا يرد عليه ولا يقدم بين يديه -ﷺ- فخذ ما ثبت عنه -ﷺ- تواتراً محتفلاً به وافق القياس النحوي والقواعد النحوية أم لا فالقراءة متى ثبتت تواتراً أصبحت حجة على النحو، ولا يصح أن يكون النحو حجة على القراءة لأن قواعد النحو وقياساته مبنية على الاستقراء الناقص وما من قاعدة إلا، وجاء السماع بخلافها حتى قيل وسمعته "لا يغلط نحوي" وكيف لا تكون القراءة حجة على النحو بعد ثبوتها عنه -ﷺ- وهو أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء والمعصوم من الخطأ واللحن كعصمته من الذنب -ﷺ- كيف لا وقواعد النحو وقياساته من وضع من يجوز عليه الخطأ في الاجتهاد وكفى بصواب القراءة في العربية ورودوها عنه -ﷺ- بطريق التواتر.

٢- وأقول والتطاول على تخطئة القراءة بعد ثبوتها وتواترها فيه خطر كبير على الدين والمخطيء والمتطاول على خطر في دينه فعلى علماء النحو والعربية أن يسلموا للقراء أهل الفن ما أخذوه ونقلوه بسند متصل مع التواتر وعليهم أن يحسنوا الظن بهم وأن يخطئوا أنفسهم ثم يسألوهم عن وجه القراءة في العربية إن لم يهتدوا إلى وجهها وتوجيهها فصاحب البيت أدرى بالذي فيه، ورجال مكة أدرى بشعابها، وما أحسن ما يتمثل في هذا المقام.

وهل ترك الإنسان في الدين غاية ... إذا قال قلدت النبي محمدا

٣- وعلى علماء النحو أن يتركوا تحكيم الرأي والقياس في القراءة المتواترة لأن القراءة كما ثبتت دين ونعم المطية للفتي الآثار الصحيحة فكيف إذا تواترت فكيف إذا كان المتواتر قرآناً تكفل المولي سبحانه بحفظه من التغيير والزيادة والنقصان وليعتبر النجاة العائبون يقول القائل:

وإذا لم تـــر الهـــلال فســـلم لأنـــاس رأوه بالأعيـــان

٤- ولقد قال أبو جعفر النحاس كما في معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي "السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال إحداهما أجود لأنهما جميعاً عن النبي -ﷺ- فبأثم من قال ذلك ويقول الكواشي إن الترجيح غير مرض لأن كلا منهما متواترة" أي كلا من القراءتين ويقول القرطبي في تفسيره يقول النحاس: "ولا وجه لتوجيه حرف أي قراءة في كتاب الله عز وجل يؤدي إلى التطول بغير حجة يجب التسليم لها".

٥- وهلا سلك النحويون المعترضون العائبون على القراء مسلك ابن مالك المحقق المنصف الفقيه بدينه المقرئ النحوي في الاحتجاج للقاعدة النحوية بالقراءة والحديث ولقد رد رحمه الله على النحويين الذين يعيبون القراءة والقراء بأبلغ رد واختار ما وردت به القراءة في العربية وإن منعه الأكثرون واحتج لقراءة ابن عامر التي فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ورد ما خالفها بقوله في الكافية الشافية له:

وعمدتـــي قـــراءة ابـــن عـــامر فكـــم لهـــا مـــن عـــاضد وناصر

وقال في ألفيته رادا على من عاب قراءة حمزة التي فيها العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار من النحويين بقوله:

وعـود خـافض لـدى عطـف علـى ضمـير خفـض لازمـاً قـد جعـلا
وليـس عنـدي لازمـاً إذ قـد أتـي في النظـم والنثـر الصحيـح مثبتـاً

ولقد بلغ من إنصاف ابن مالك ونصرته للحق أنه ألف كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" رد فيه على اعتراضات النحويين وما

استشكلوه نحوياً مما ورد في صحيح البخاري فجزاه الله لنصرة الحق وغيرته للدين خير الجزاء.

٦- **وأقول للنحويين** : إن إجماعكم في النحو غير معتبر بدون القراء لأن القراء أكثرهم نحويون فلا يصح إجماعكم بدونهم لأنهم شاركوكم في نقل اللغة وزادوا عليكم بما تلقوه تواتراً عن أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء -ﷺ- فالمصير إلى القراء عند اختلافكم معهم لأنهم ناقلون تواتراً عمن ثبتت عصمته -ﷺ- وأيضاً فإن القراءة ثبتت تواتراً وما نقلتموه مما تعترضون به عليهم فآحاد والآحاد الظني لا يعارض القطعي المتواتر ، وهذا ما رددت به على النحاة الذين عابراً على القراءة في كتابي مسراقي الإيمان في علوم القرآن.

٧- وأقول للنحاة أيضاً إن القراء مع استنادهم في القراءة على النقل المتواتر فإن ما اعترضتم به عليهم أجابوا عنه بأن ما ثبت قراءة وعبتموه عليهم قد نطقت به العرب في شعرها ونثرها مما ينقض ما تعللتم به من مخالفة القراءة للقياس وثبت سماعاً مما يدل على أن قياساتكم في النحو ظنية مبنية على الاستقراء الناقص وانظر فيما تقدم عبث النفع في القراءات السبع للصفاقسي وسراج القاري المبتدي لابن القاصح ورحم الله للسيوطي الذي جوز الاحتجاج بالقراءة ولو شاذة في العربية وخطأ النحاة الذين لحنوا عاصماً وحمزة وابن عامر وعابوا عليهم قراءات بعيدة في العربية في نظرهم النحوي كما في الاقتراح في أصول النحو.

هذا وتلتقي بهذا في بيان ما للنحاة وما عليهم لنخلص منه إلى مواجهة ابن مضاء في ردة على النحويين، ومناقشته فيما عابه عليهم ومعالجة ما أثاره من قضايا نحوية ودراستها دراسة تحليلية لبيان الحق وإحقاقه والحق أحق أن يتبع والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

## القضية الثانية

## ابن مضاء ومناقشة في الرد على النحاة

هذه القضية تشتمل في جملتها على عدة قضايا كما عرفت ذلك فيما تقدم فلنناقش ما أورده من قضايا في رده على النحاة وأثاره.

## القضية الأولى

## دعوته إلى إلغاء العوامل النحوية

دعا ابن مضاء إلى إلغاء ما تمسك به النحويون واعتبروه من العوامل النحوية وقد عقد لذلك فصلا في الرد على النحاة فقال: "فصل عن إلغاء العوامل" ثم قال مبينا قصده من الرد على النحاة قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ثم أراد أن يبين ما اجمعوا على الخطأ فيه فقال: "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا "ضرب زيد عمرا" أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو، وإنما أحدثه ضرب ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه، وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شئ منها إلى وهو يزول عنه وينبيء عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه" فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد ثم أراد أن يدلل على فساد قول النحاة أو ظاهر كلامهم أن العامل أحدث الإعراب فقال "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية، وإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم

نفسه لا شئ غيره" فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد توكيداً بقوله لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول بذكرها ما القصد إيجازه ثم أراد أن يبين بعض هذه المعاني التي تبين فساد قول النحاة إن العامل هو الذي أحدث الرفع في الفاعل والنصب في المفعول فقال ليخلص إلى القول بإلغاء العوامل وفساد القول باعتبارها كما عليه النحاة.

"منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث إلا بعد عدم العامل فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا إن زيداً إلا بعد عدم إن فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة قبل الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل [1] الله تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه" ثم استطرد قائلاً "وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع ثم استشعر ردا على ما نقله من عمل العامل بأن العامل إنما ينسب إليه العمل على وجه التشبيه والتقريب فأجاب مبينا فساد اعتقاد عمل العوامل وأجاب على ما ليس بفساد بأنه فساد لأن الكل يعتقد أن الفاعل حقيقة هو الله تعالى فقال: "فإن قيل إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب وكذلك العلل

(1) الأحسن التعبير عن هذا بأنه مخلوق لله تعالى.

الفاعلة عند القائلين بها قيل لو لم يسقهم جعلها عوامل إلا إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وإدعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني من المقصود بها لسوحوا في ذلك وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك".

هذا كلام ابن مضاء وهو في آخر كلامه هذا يقول بفساد اعتقاد عمل العوامل في رده على النحاة والحق الذي لا محيد عنه أن الله خالق لأفعال العباد ولكل شئ وللعباد في أفعالهم اكتساب وهذا ما أشار إليه الإمام أبو المعالي ولقد قيل:

تنكب عن طريق الجبر واحذر ... وقوعك في مهاوي الإعتزال
وسر وسطا طريقاً مستقيماً ... كما سار الإمام أبو المعالي

كذا في اللمعة لإبراهيم المذاري فالله تعالى يخلق الأشياء عند الأسباب لا بالأسباب كما في الفتوحات لابن العربي فالأشياء تتكون عند الأسباب بأمره سبحانه.[1]

(1) كذا في الفتوحات في الباب الحادي والعشرين ومائة.

## مناقشة ابن مضاء والرد عليه في قضية

## إلغاء العوامل النحوية

استدل ابن مضاء على قوله بإلغاء العوامل بما اقتضبه من كلام سيبويه في الكتاب، وكلام ابن جنى في الخصائص ورأي أن كلامهما يدل على أن العامل لم يحدث الإعراب وأقول كلام سيبويه يدل على أن العامل أحدث الإعراب بدليل قول ابن مضاء بعد ذكره كلام سيبويه فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد وكلام ابن جني أيضاً لا يساعده إلى ما دعا إليه وسنورد كلام ابن جني فيما بعد غير مغتضب لبيان ذلك والرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو في قولنا ضرب زيدا عمرا هو للعامل على ذلك اصطلح النحاة وأجمعوا فإذا وجد الفعل المتعدي رفع ما بعده ونصب رفع الفاعل ونصب المفعول وفرق بين الفاعل والمفعول في اللغة وبينهما في الاصطلاح فالفاعل في اللغة عبارة عمن أوجد الفعل وهو في الاصطلاح اسم مرفوع تقدم عليه فعله والمفعول في اللغة عبارة عمن وقع عليه فعل الفاعل الجاني حقيقة وهو في الاصطلاح الاسم المنصوب الذي وقع عليه فعل الفاعل، والعامل فيه النصب هو الفعل الناصب له وليس كلام النحويين فيما يتعلق بالعقائد من حيث خلق الأفعال والذوات فالبحث في ذلك إنما هو من شأن علماء الكلام فوجود الفعل فالعامل سبب في العمل رفعاً أو نصباً لا غير بقطع النظر عن اعتقاد أن العامل أو المتكلم هو الذي أحدث الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم فالفاعل سبب وعلة في الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ولا فرق في كون العامل سببا في ذلك بين أن يكون العامل لفظياً أو معنوياً، والفاعل في الحقيقة هو الله تعالى الذي جعل العرب بالفاعل مرفوعا وبالمفعول منصوبا، وقد أشار إلى ذلك ابن مضاء بقوله: "ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق" وأما المعتزلة في قولهم إن العبد يخلق أفعال نفسه فقد خالفوا بذلك ربهم وملائكته وأنبياء والمصطفين

من خلقه[1] ونظير ما قلته في العوامل، وهو كون الشيء سبباً مؤثراً يترتب عليه حكم الأحكام التعبدية في الشرع.

فمرور الحول مثلاً سبب في وجوب الزكاة على المال الذي بلغ النصاب بقطع النظر عن كون المالك مكلفاً أو غير مكلف كالصبي الذي يملك المال الذي بلغ النصاب وحل عليه الحول فكما لا يصح أن يقال إن الصبي غير مكلف فلا تجب في ماله الزكاة كذلك لا يقال إن العامل قد انعدم بعد النطق به فلا يعمل لأن وجود العامل في الجملة الكلامية سبب في العمل فيحصل بسبب ذلك الرفع والنصب وغيره وكون الرفع، أو النصب أو الجر أو الجزم أحدثه العامل أو المتكلم لا يؤثر في عقيدة المتكلم المؤمن خلا لأنه يعلم أن الفاعل والخالق في الحقيقة هو الله عز وجل، وإسناد الشيء إلى السبب مجازا سائغ في اللغة وارد في القرآن، والسنة، والمجاز كما في الإتقان للسيوطي شطر الحسن وشقيق الحقيقة عليهما مدار اللغة، وقوله إن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً مردود لأن الباطل أن تكون الألفاظ هي المحدثة حقيقة لا مجازا لإسناد الشيء إلى سببه مجازا، وأهل الحق مجمعون على أن الخالق، والمحدث لكل شيء إنما هو الله جل جلاله قال تعالى: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ وقال سبحانه: ﴿ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شئ فاعبدوه﴾ وقال تعالى: ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ وقال ﴿هل من خالق غير الله﴾ وكتب العقائد تقرر ذلك كالعقائد النسفية وشرعها وجوهرة التوحيد وشرعها وقال أهل الحق.

---

(1) بينت في كتابي العقد الثمين النصوص الدالة على مخالفتهم لله وأنبيائه وملائكته والمصطفين من خلقه وأهل الجنة وأهل النار وشيخهم إبليس كما في كتاب حز الفلاصم في إفحام المخاصم شيث بن إبراهيم والآيات والأحاديث التي ترد عليهم كثيرة كما في الاعتقاد على مذهب السلف للإمام البيهقي باب القول في علق الأفعال.

والفعـــل في التأثـــير ليـــس إلا ... للواحـــد القـــهار جـــل وعـــلا
ومـــن يقـــل بـــالطبع أو بالعلـــة ... فـــذاك كفـــر عنـــد أهـــل الملـــة
ومـــن يقـــل بـــالقوة المودعـــة ... فـــذاك بدعـــى فـــلا تلتفـــت

وقول ابن مضاء مستدلا على عدم عمل العامل بعد انعدام العامل إن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل فلا ينصب زيد إلا بعد إن في قولنا زيد إلا بعد عدم إن مردود بان ذلك إنما يكون في الفاعل لغة وهو من أحدث الفعل الذي يترتب عليه الثواب والعقاب ويؤاخذ بفعله في الدنيا قضاء وفي الآخرة جزاء أما الفاعل في النحو فهو اسم مرفوع تقدم عليه فعله على جهة قيامه به أو وقوعه منه الأول مثل مات زيد والثاني كقام خالد وجلس على ثم إني أقول لابن مضاء لم لا يعمل العامل عند انعدامه عندك وعمله إنما يترتب على وجوده في الكلام لا على انعدامه كما اصطلح على ذلك النحاة وجرى عليه العرف اللغوي والاجتماعي لم لا وفي نصوص الشرع ما يشهد لعمل العامل بعد انعدامه وموته وقد قال -ﷺ- "إذا مات ابن آدم نقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" رواه البخاري في الأدب ومسلم والأربعة إلا ابن ماجة عن أبي هريرة كما في الجامع الصغير للسيوطي، وقول ابن مضاء يرد على النحويين القائلين بالعوامل، وأن فاعل الرفع أو الجزم أو الجر أو النصب هو العامل "إن الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان.

وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق منقوض بقولنا مات فلان انكسر المصباح خرق الثوب المسمار يرفع الثوب ونصب المسمار وكل ذلك وارد في كلام العرب ممن يعرف النحو وممن لا يعرفه وهل فلان في المثل مات بإرادته أو بطبعه عند من يقول بالطبع اللهم لا وهل المصباح الذي يعرب

فاعلاً هو فاعل الكسر بإرادة أو بطبع كما يبرد الماء وتحرق النار عند من يقول بالطبع اللهم لا، وهل الثوب الذي يعرب فاعلاً في هذا المثال هو فاعل الخرق بإرادة أو بطبع إن ألغينا القرينة العقلية اللهم لا ثم هل قول المؤمن أحرقت النار الثوب بإسناد الحرق إلى النار على أنها فاعل يضر اعتقاده اللهم لا لأنه لا يقول بالطبع ولا بالعلة ولا بالقوة المودعة لأنه يعتقد أن الله خالق كل شيء ويعتقد أن النار لا تحرق إلا بخلق الإحراق بها بدليل أنها لم تحرق سيدنا إبراهيم عليه السلام لأن الله تعالى قال لها ﴿**يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم**﴾ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، وبدليل أن السكين لم تقطع من سيدنا إسماعيل شيئاً لأنه سبحانه لم يخلق القطع بها، وقول من يقول "ما بالطبع لا يتخلف" قول باطل إذ لا يوجد شيء يفعل بالطبع، وقول القائل:

**ومكلف الأيام فوق طباعها متطلب في الماء جذوة نار**

المراد بطباعها العادة الغالبة، وقد تتخلف العادة إذا أراد الله ذلك وخلقه وخرق العادة قد يكون معجزة أو كرامة أو معونة كما هو معروف عند أهل العلم وقد يكون إهانة أو استدراجا وقوله "فإن قيل إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب" هو ما نقول به ونسبة العمل إليها نسبة سببية، وقد أجبت عن نفسك بنفسك ولم يسق النحويين جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ولا حطه عن رتبة البلاغة إلى العي ولا تحريف المعاني كما زعمت فلا ملامة عليهم فلا مسامحة لهم كما زعمت حيث لم يسيئوا ولم يسقهم ذلك أيضاً أي جعلها عوامل إلى اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه حتى لا يتابعوا في ذلك كما زعمت، وقد أجبت عنهم بقولك ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق وهم أهل الحق وقولهم

بالعوامل لأنها سبب العمل[1] وعلى ذلك جرى الاصطلاح وانعقد الإجماع، وقول ابن مضاء هذا قول غريب في علم النحو كغراية مذهب ابن حزم عند أهل المغرب في الأندلس والمغرب ومن الغرائب تتبع الغرائب وتتبعها جالب للمثالب طامس للمناقب مليم لمن تتبعها ومزر لمن أتاها واستهوته وتعشقها وقد الإمام مالك إمام المذهب وعالم المدينة كما في النفحة الأحمدية في بيان الأوقات المحمدية للإمام أحمد ابن الشمس "وجدنا أناسا لا عيوب لهم فلما تكلموا في الناس صارت لهم عيوب" أي تكلموا بما هو غريب شرعاً أو عرفاً هذا وإليك كلام ابن جنى في الخصائص الذي استدل به ابن مضاء على قوله بإلغاء العوامل وهو دليل عليه لا له.

## كلام ابن جنى الذي استدل به ابن مضاء على قوله بإلغاء العوامل النحوية

قال ابن مضاء تحت عنوان "إجماع النحاة على القول بالعامل ليس بحجة" مستدلا على أن إجماع النحاة ليس بحجة بكلام ابن جنى الذي لا يفيد ما فهمه ابن مضاء "فإن قيل فقد اجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل وإن اختلفوا فبعضهم يقول العامل في كذا كذا وبعضهم يقول العامل فيه ليس كذا إنما هو كذا على ما نفسره بعد إن شاء الله قيل إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم وقد قال كبير من حذقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جنى في خصائصه إعلم أن إجماع أهل البلدين يعني البصرة والكوفة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على النصوص فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم

---

[1] نسبة العمل إلى العوامل نسبة إلى السبب ويستدل له بقوله تعالى: ﴿ يا هامان ابن لي صرحا﴾ اسند البناء لهامان وهو سبب آمر لأمره بالبناء.

حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله -ﷺ- من قوله: أمتي لا يجتمع على ضلالة وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكرة [1] إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ووتتألت أواخر على أوائل وأعجازا على كلاكل.[2]

والقوم الذين لا يشك في أن الله سبحانه وتقدست أسماؤه قد هداهم لهذا العلم الكريم وأراهم وجه الحكمة في الترجيب[3] له والتعظيم وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادما لكتابه المنزل، وكلام نبيه المرسل وعونا على فهمهما ومعرفة ما أمر به أو نهي عنه الثقلان منهما إلا بعد أن يناهضه[4] إتقانا ويثابته عرفانا و لا يخلد [5] إلى سانح خاطره ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره فإذا هو خذا على هذا المثال وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال أمضي الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به[6] ولا غاض من السلف رحمهم الله في شيء منه فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه وشيع خاطره وكان بالصواب مئنة

---

(1) علق الدكتور محمد على النجار محقق الخصائص على هذا بقوله: "عقب الشاطبي على هذا القول بقوله : "فهو قول مراود سبيله فى ذلك النظام وبعض الخوارج والشيعة بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية" وعزا ذلك إلى حواشي يس على الألفية.

(2) المراد أعجاز البعران وصدورها لأن صدر البعير يتبع عجز البعير الذي أمامه.

(3) الترجيب التعظيم وزنا ومعنى كما في المصباح.

(4) ناهضه قاومه اتقانا.

(5) يركن.

(6) معارض تعززا.

مئنة ومن التوفيق مظنة وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ما على الناس شيء أضر من قولهم ما ترك الأول للآخر شيئاً وقال أبو عثمان المازني وإذا قال العالم قولا متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً وقال الطائي الكبير:

يقول من تقرع أسماعه ... كم ترك الأول للآخر

فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم هذا جحر ضب خرب فهذا تناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه وأما أنا فعندي أن في القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع" انتهى كلام صاحب الخصائص كما أورده ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة مستدلا به على ما دعا إليه من إلغاء العوامل مبيناً خطأ النحويين في التزامهم مالا يلزم كما زعم واستدلال ابن مضاء بكلام ابن حنى هذا لا يسلم له وإليك بيان ذلك.

## الرد على ابن مضاء في قوله بإلغاء العوامل من خلال كلام ابن جنى هذا

اقتضب ابن مضاء كلام ابن جني كما تقدم وقد تصدى للرد على ابن مضاء الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا في تحقيقه على كتاب الرد على النحاة لابن مضاء وأفاد في تحقيقه أن ابن مضاء اقتضب كلام سيبويه وابن جني وصاغ من كلامها مذهبا لنفسه وأوهم أن مفاد كلامهما يساعده على دعوته إلى إلغاء العوامل النحوية وأوهم أن بين سيبويه وابن جني خلافاً حيث لا خلاف، وابن مضاء في كلامه ودعوته إلى إلغاء

العوامل قد اعترف بأن القول بالعامل وعمله قد أخذ به النحاة أجمعون لم يشك واحد منهم في ذلك حيث قال فيما تقدم أول كتابه "فإن قيل قد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعامل ... إلخ" وقد سلم بهذا الإجماع وبان من تسليمه أن ما ساقه من خلاف بين ابن جني والمتقدمين شيء صنعه هو وأنه لا يمت إلى لواقع الدراسة اللغوية الذي كان معروفا.

وقول ابن جني في نص كلامه السابق الذي أورده بن مضاء تحت عنوان إجماع النحاة على القول بالعامل ليس بحجة يرد على ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العوامل حيث قال ابن جني بعد صدر كلامه إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالأقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها وتتالت أواخر على أوائل وأعجازا على كلاكل" إلى قوله "إلا بعد أن يناهضه اتقانا ويثابته عرفانا" ثم انظر إلى قوله "فإذا هو حذا على هذا المثال وباشر بإنعام تصفحه إحناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به ولا غاض من السلف رحمهم الله في شيء منه" تعرف أنه قد أنصف السابقين من سلف النحويين وأفاد أنه لا يصح أن يتعاز أحد بما استدركه عليهم ولا ان يغض من شأنهم كما يرد على ابن مضاء بأن السماع أهم شيء يرجع إليه ولو خالف الإجماع ولكن لا يقاس على ما سمع حيث يقول ابن جني مبيناً أن في القرآن الكريم نيفا على ألف موضع من مثل ما خالف فيه السماع الإجماع، ووجه الرد على ابن مضاء من عبارة ابن جني هذه أن القول بالعوامل سمع من العرب ودرجوا عليه بيد أنهم أجمعوا عليه.

وأقول إن رد ابن مضاء على النحويين ودعوته إلى إلغاء القول بالعوامل والاستغناء عن العوامل اللفظية والمعنوية من الغرائب ولم يجد آذاناً صاغية ولا قلوباً

واعية وخلافه هذا لا يعتبر عند أولى العلم والنظر كما قال السيوطي في الإتقان نقلاً عن ابن الحصار.

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر

ويفيد كلام ابن جني السابق أن اللغة العربية بنحوها وصرفها ومعانيها ظاهرة اجتماعية وعرف اجتماعي واصطلاح لغوي اتفق العرب عليه وأجمعوا على قواعده وعليه جرى السلف والخلف والأول والآخر والمتقدم والتالي وعليه العلماء في فهم كلام الله تعالى وكلام رسول -ﷺ- والاستنباط منهما وبيان معانيها فلا يجوز العدول عنه ويجب الاستغناء به وفي ذلك الخير والرشاد والهدى والسداد وقد تعبد الله الناس بفهم كلامه وسنة نبيه -ﷺ- وبتدبرهما على حسب مقتضيات لغتهم العربية ولسانهم العربي الذي اختاره سبحانه لسانا لكتابه المبين فقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد على آله وصحبه وسلم.

## القضية الثانية

## فيما يلزم من قول بن مضاء بإلغاء

## العوامل النحوية والرد عليه

دعا ابن مضاء إلى إلغاء ما يلزم من القول بإلغاء العوامل النحوية فدعا إلى ما يأتي:

١- إلى إلغاء الحذف والتقدير أي حذف العامل وتقدير الضمائر في الصفات والأفعال وقد قسم العوامل المحذوفة إلى ثلاثة أقسام

أحدها محذوف لا يتم الكلام إلا به، وقد حذف لعلم المخاطب به ومثل له قائلا "كقولك لمن رأيته يعطي الناس زيداً" أي أعط زيداً فتحذفه وهو مراد وإن أظهر تم الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾ وقوله تعالى: ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ على قراءة من نصب وكذلك على قراءة من رفع وقوله عز و جل :﴿ ناقة الله وسقياها﴾ ثم قال "والثاني من المحذوفات محذوف لا حاجة بالقول به بل هو تام دونه وإن أظهر كان عيا كقولك أزيدا ضربته قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا، وهي دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير ولابد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر ولا ظاهر فلم يبق إلا الإضمار وهذا بناء على أن كل منصوب فلابد له من ناصب ثم يرد ابن مضاء على دليل هذه الدعوى بقوله: "وياليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم أزيدا مررت بغلامه وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر والقول تام مفهوم ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع أن كل منصوب فلابد له من ناصب" وأقول إن ما التزمت به العرب هو الحق وهو سنتها في كلامها ومحاوراتها، وإلا فلم لم يقولوا أزيد مررت بغلامه فالتزامهم النصب دون الرفع في هذا الوضع دليل على أن لهم في ذلك نهجاً معروفاً وعملاً مألوفاً، ولذلك نظير في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىَ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ فقومه منصوب في الآية ينزع الخافض فهو من قبيل الحذف والإيصال أي واختار موسى من قومه وسبعين رجلاً والسماع حاكم على ابن مضاء، ولا تحكم لعقله في السماع ولا فيما رضيه العرب نهجاً لكلامهم ولا معلماً لخطابهم وأجمعوا عليه ودعوى ابن مضاء أنه ليس من الضروري أن يكون لكل منصوب ناصب تحكم ودعوى لا دليل عليها خالف بها ما أجمع عليه النحاة واصطلحوا عليه ولا يترك ما أجمع عليه النحاة، ويذهب إلى ما شذ به ابن مضاء، وحتى لو قال أحد منهم بما قال ابن مضاء فرضا صار هذا القول شاذا، وهل في مكنة الشاذ أن

ينهض إلى معارضة المجمع عليه كيف وكلام ابن مضاء خرق به الإجماع ولم يشاركه في القول به من يعتد بكلامه من النحاة فهو أقل من الشاذ وأقل من المختلف به بطريق الأولي والمختلف فيه لا ينهض لمعارضة المجمع عليه وقد قال السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو في الكتاب السادس في التعارض والترجيح في المسألة الثانية عشرة "المجمع عليه أولي من المختلف فيه إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه فالأول أولى مثل ذلك إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود أو مد مقصور فارتكاب الأول أولي لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه ومنع البصريين للثاني وقول السيوطي هذا شاهده قول ابن مالك:

وقصر ذي المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

فخلاف ابن مضاء لما اجمع عليه النحاة لا يعتبر ولا يعتد به وهي كبوة لا عنا وعثرة لا تقال.

ثم قال ابن مضاء عن القسم الثالث من أقسام المحذوفات المقدرة "وأما القسم الثالث فهو مضمر إذا اظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولنا يا عبد الله وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي وهذا إذا أظهر تغير المعني وصار النداء خبرا، وكذلك النصب بالفاء والواو ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن.

ويقدرون أن مع الفعل بالمصدر ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف وإذا فعلوا ذلك كله لم يردوا معني

اللفظ الأول" أي لم يصلوا إلى المعني المراد من اللفظ[1] وقد استدل على قوله: "وإذا فعلوا ذلك" إلخ بقوله: "ألا ترى أنك إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا كان له معنيان أحدهما ما تأتينا فيكف تحدثنا أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن إتيان لم يكن الحديث كما يقال ما تدرس فتحفظ أي إن الحفظ إنما سببه الدرس فإذا لم يكن الدرس فلا تحفظ، والوجه الآخر ما تأتينا محدثا أي إنك تأتي ولا تحدث وهم يقدرون الوجهين جميعا ما يكون منك إتيان فحديث، وهذا اللفظ لا يعطي معني من هذين المعنين وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معروفة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل أو تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول فما الذي ينصب إذا وما الذي يضمر ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال" وقد تقدم الرد على ابن مضاء عندما بين أن الرفع أو النصب يكون بعد عدم العامل في قام زيد ورأيت عمرا فمزيد رفع بعد انتهاء اللفظ يقام وعمرو نصب بعد انتهاء اللفظ برأيت وقد تقدم أن وجود العامل في الكلام سبب في العمل كوجوده في نية المتكلم وتقديره وكذا يقال في عامل الجر وعامل الجزم، والنية معتبرة في الكلام العربي وفي الشرع روى البخاري ومسلم عنه -ﷺ- من حديث عمر بن الخطاب: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"

---

(1) المعني المراد من العطف بالفاء العاطفة وهي فاء السببية ومن واو المعية المراد به الإنشاء لأن المعطوف بهما منصوب بعد الأجوبة الثمانية وهي إنشاء ما عدا النفي فخبر وما بعد الفاء والواو خبر كذا في الأردبيلي على الأنموذج.

وقرائن الأحوال ومقتضي المقام وبساط الكلام كل ذلك معتبر في الأحكام فقد يكون محبوبا وقد يكون مذموماً.

وقول ابن مضاء هنا وكذلك النصب بالفاء والواو إلى قوله ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الفروق، وإذا فعلوا ذلك كله لم يردوا معني اللفظ الأول يريد به تغليط النحويين لأنهم إن فعلوا ذلك لم يردوا معني اللفظ الأول وهو الإنشاء لأن الأجوبة الثمانية إنشاء ماعدا النفي الذي حمل علي النهي كما في شرح الأردبيلي على الأنموذج للزمخشري وأقول له إنما قدروا "أن" مع الفعل بالمصدر وصرفوا الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف إلى مصادرها وعطفوا على المصادر المعني بلاغي جميل أفصح عنه الأردبيلي في شرح الأنموذج فقال عن نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء والواو، "وأما بعد الفاء والواو فلأن ما قبلهما في غير النفي إنشاء وما بعدهما إخبار وعطف الأخبار على الإنشاء غير مناسب فيجب أن يؤول ما قبلهما بما هو في معناه وحينئذ يصير المعطوف عليه بالضرورة اسما كما سيتحقق عند بيان معني الأمثلة فيلزم أن يجعل المعطوف أعني المضارع أيضاً في تأويل الاسم، وذلك لا يمكن إلا بإضمار أن وأما في النفي فلحمله على النهي لأنهما أخوان" والمعني البلاغي المراد بالتأويل هو عطف الاسم على الاسم والإنشاء على الإنشاء وذلك يكون بعد تأويل ما بعد الفاء والواو وما قبلهما بالمصدر فالنحاة لم يقدروا "أن" بعد الفاء والواو ولم يؤولوا ما بعدهما وما قبلهما بالمصدر عبثاً وذلك قاض بعطف مفرد على مفرد وبدونه يكون عطف مفرد على جملة وهو لا يجوز صناعة، وأقول: إن قوله وهذا اللفظ لا يعطي معني من المعنيين لا يسلم له لأن قرينة الحال، ومقتضاه تعطي أحد المعنيين فالمتكلم بجملة ما تأتينا فتحدثنا إذا كان المخاطب بها قد وعد بأن يحدث المتكلمين بها وعرف منه أنه لا يأتيهم، ولا يغشاهم فالمراد بها والمعروف منها أنه ما يكون منك إتيان فكيف تحدثنا وإذا كان

المخاطب بها قد قال للمتكلمين بها أما أحدثكم عند إتياني لكم ومجيىء إليكم فالمراد بها والمعروف منها ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث وقرائن الحال ومقتضاه تعين المراد من الكلام ولها اعتباراتها وترفع الإبهام في الكلام وتعين المعني المراد وقول النظار المراد لا يدفع الإيراد محل صدقه إذا لم يكن ثم قرينة حالية أو لفظية تعين المراد وإذا اندفع دليل ابن مضاء بهذا اندفع ما استدل عليه وهو قوله: "وإذا فعلوا ذلك كله لم يردوا معني اللفظ الأول" أي لم يصلوا إلى المراد من معناه وثبت أنهم يصلون إلى معناه ويردونه بالقرائن وأقول أيضاً إن قوله" وهذه الضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل أو تكون معدومة في النفس إلى قوله : "ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال" غير مستقيم ولا وجيه إذ كيف تكون معدومة في اللفظ وفي النفس" ويفهم المراد من الكلام فهي إن كانت غير موجودة في اللفظ فهي منوية في النفس قائمة بها ولا يلزم من ذلك أن يكون الكلام ناقصاً كما ادعي بعد ذلك فناصب المنصوب أو العامل إما أن يكون ملفوظاً به أو منويا مقدراً في النفس وبه يفهم المعني المراد ويتم النصب ويؤدي المراد منه، وأقول له أولا وآخراً إن عرف العرب في كلامها وسنتها في خطابها وما اصطلحت عليه وأجمعت هو الفيصل والمرجع وعليه المعول وقد قيل:

وكل خير في اتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف

فتابع السنة ممن سلفا ... وخالف البدعة ممن خلفا

٢- ومما يلزم مما دعا إليه أيضاً من إلغاء العوامل ما قال به من أنه لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور كما انه لا حاجة لتقدير الضمائر في الأفعال وفي الصفات فهو يعيب على النحويين في تقدير متعلق الجار والمجرور فهو لا يعجبه قول النحاة في إعراب زيد في الدار إن في الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره زيد مستقر في

الدار حيث كان حرف الجر غير زائد ويعيب عليهم أيضاً تقدير الضمير في اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الأسماء المعدولة عن أسماء الفاعلين كفعّال ومفعال وبقية صيغ المبالغة وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل، وذلك إذا لم يرفع بهذه الظاهر من الأسماء، وأقول في الرد عليه ما قلته أنفا هذا ما أجمعت عليه النحاة وتعارف عليه العرب وفي الخطاب، ولا يترك ما أجمع إليه لقول شذ عن الإجماع ورأي ند عنه لم يقل به أحد وهو غريب في دنيا العلم والعلماء مخالف للمنهج والاصطلاح ويلزم عليه محذورات تترتب على القول بإلغاء الضمائر في الصفات منها إعراب زيد في زيد قام فاعلا مع إجماع النحاة على أن الفاعل لا يتقدم على فعله وهذا مثال والمثال لا يقتضي الحصر كما هو معروف.

## عبد القاهر الجرجاني واهتمامه بالعوامل المتنوعة في كتابه الجمل في النحو

علاَّمة النحو والبلاغة أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفي سنة ٤٧١هـ الذي ألف كتابه العظيم في البلاغة ووضع كتابه الجمل في النحو الذي أجمل فيه العوامل النحوية المتنوعة التي فصلها وذكرها كلها في كتابه العوامل المائة عني بها واهتم أيما اهتمام، وعنايته بالعوامل واهتمامه بها كغيره ممن ألف في الجمل فيه رد ضمني على ابن مضاء اللخمي الذي دعا إلى إلغاء العوامل النحوية بقسميها اللفظي المعنوي والذي يدل على اهتمامه بها واعتبارها لمالها من فوائد لمن يعرفها فهي تهذب ذهن المبتديء وفهمه وتوقفه على سنن الكلام العربي ونهجه وتأخذ بيده إلى فهم المعني المراد من جمل الكلام وتساعده على ضم الأصول المتفرقة حفظاً ونظماً قوله في خطبة كتاب الجمل الذي عرف بالجمل الجرجانية للفرق بينه وبين الجمل للزجاجي "هذه جمل رتبتها ترتيبا قريب المتناول وضمنتها جميع العوامل تهذب ذهن المبتدي وفهمه وتعرفه سميت الإعراب ورسمه وتفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد وجعلتها خمسة فصول الفصل الأول في المقدمات الفصل الثاني في عوامل الأفعال، الفصل الثالث في عوامل الحروف، الفصل الرابع في عوامل الأسماء الفصل الخامس في أشياء متفرقة" فالعوامل نده كما هي عند غيره أفعال بأنواعها وحروف وأسماء بأنواعها وفي كتابة العوامل المائة قسم كتابه إلى عوامل لفظية سماعية وقياسية وإلى عوامل معنوية والعوامل السماعية اللفظية هي التي يتوقف عملها على السماع دون استناد إلى قاعدة وهي واحد وتسعون عاملاً والعوامل

القياسية اللفظية هي التي يستند عملها إلى قاعدة كلية وهي سبعة عوامل والعوامل المعنوية عاملان فقط.[1]

فانظر إلى مؤلف هذين الكتابين وهو من هو في النحو والبلاغة والأدب وأحد أئمة اللغة وأساطينها كيف اعتبر العوامل وأنواعها المتنوعة والمتعددة، وهو كغيره من العلماء في هذا الاعتبار، وذلك المضمار وانظر إلى ابن مضاء الذي حاول عبثاً أن يهدم هذا الصرح الشامخ والطود الباذخ صرح النحو وطوده بكتابه الرد على النحاة، ولقد ألف في الجمل غير عبد القاهر الجرجاني الأمر الذي يدل على اعتبار العوامل وأنها من أصول النحو التي لا يستغني عن معرفتها والتي لا لها أهميتها في فهم الكلام ونهجه العربي، ومن هذه المؤلفات.

١- كتاب الجمل لابن السراج المتوفي ٣١٦هـ

٢- وكتاب الجمل للزجاجي المتوفي ٣٣٧هـ

٣- وكتاب الجمل لابن خالويه المتوفي ٣٧٠هـ

٣- وكتاب الجمل لابن هشام اللحمي المتوفي ٥٧٠هـ[2]

وإذا كان هذا حال العلماء في احتفالهم بالعوامل النحوية ونوفر همتهم لبيانها وضبطها فكيف ساغ لابن مضاء دعوته إلى إسقاطها وعدم اعتبارها والعلم بها من المهمات اللازمة لفهم الكتاب والسنة وكلام العلماء.

---

(١) انظر تحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، على كتاب الجمل للجرجاني صـ١٥.

(٢) المرجع السابق صـ١٦.

## فشل محاولة ابن مضاء في معالجة النحو

## بغير عامل ولا معمول

حاول ابن مضاء أن يطبق ما دعا إليه النحاة من استعمال النحو بدون عامل من فعل أو ما يقوم فعامه أو معمول لفعل أو ما يقوم مقامه سواء كان عمل الفعل، ورفعا للفاعل أو نصباً للمفعول وما يمكن أن يتأتي فيه ذلك مع الوصول بذلك إلى غاية النحو حاول ذلك ففشل، ولم يمكنه التطبيق وكانت محاولته لذلك في باب التنازع تنازع العاملين العمل في معمول واحد وفي باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره أو بما هو من سببه ولم يستطع العدول عما اصطلح عليه النحاة في باب الاشتغال واستعاض عن تعبير النحاة أعملت بقوله علقت مع أن النحاة يستعملون لفظ التعليق في المجرور وفي الظروف أحياناً مثل زيد في الدار وهذا خالد أمامك وعجز عن تطبيق النحو بدون عامل ولا معمول في كثير من أبواب النحو كما هو واضح من كلامه الذي اعترف فيه بذلك عند محاولته التطبيق في هذين البابين.

وقد حاول ذلك أيضاً في باب نواصب المضارع في مسألة النصب بعد فاء السببية، وواو المعية فلم يستطع العدول عما اصطلح عله النحاة كما لم يستطع ذلك في باب الاشتغال ولم يستطع ابن مضاء بعد معاناة شاقة أن يستبدل بموضوع العامل والمعمول نظرية أخرى وإليك ما قاله الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا في تعليقه على ذلك فقد قال بعد أن بين نسبة العمل إلى الألفاظ أو المعاني عند النحويين إنما هو اصطلاح اللغة الذي اصطلح عليه النحاة، وجماعة العرب والعرف الاجتماعي الذي يخضع له النحاة في التأليف والتعبير مشيا على الأصول اللغوية وأعرافها قال في آخر الفقرة الرابعة تحقيق كلام ابن مضاء عن إلغاء العوامل، ولما كان النحاة يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء التركيب فماذا قدم ابن مضاء عن بديل لنظرية العمل؟ لقد

أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بان عقد ثلاثة فصول أراد أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب وكان قصده من عرض هذه الفصول أن يبين أن النحو مستغن عن حديث العامل والمعمول تناول في هذه ما يدعى بباب التنازع، وباب الاشتغال، ومسألة من باب نواصب المضارع وهي النصب بعد فاء السببية، وواو المعية وقال: "وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها" فأما ما في باب التنازع فقد صرح بقوله: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول علقت ولا أقول أعملت" وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب، وأن قولهم عامل ومعمول هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في هذا الباب فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجده يتحدث عن التعلق ألبته بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو ثم يقول: "ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب حيث إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا الكلام العرب" فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض وفي باب آخر يغفل حديث التعلق ويحيل المسألة على السماع من العرب وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهدا أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه فلما لم يجد شيئا كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب وبعبارة أخرى وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النجاة من القول بالتقدير أو بالحذف ذلك أنه لابد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرفع، وكذلك المنصوب ومن هنا كان فراره من موضوع التعلق وكذلك فعل في مسألة فاء السببية وواو المعية، ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى، وإنما هو رجل يقول كلاما في باب ويقول غيره في باب آخر ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج" ١ هـ.

وابن مضاء في كلامه ودعوته إلى إسقاط العوامل النحوية مبتدع لم يسبقه بهذا القول أحد ولم يكن حاسما في آرائه حيث ذكر أن هناك من العوامل ما لابد من تقديره

وحذف للعلم به وهناك ما يعتبر ذكره عبأ ، تقديره لا داعي إليه كما أنه اقتضب نصوص سيبويه، وابن جني لتوافق مدعاه وليحتج بها إلى ما دعا إلى إسقاطه وأقام من نصوصه المقتضبة خلافا بـ سيبويه، وابن جني غير قائم في نفس الأمر وواقعه وهو أيضا في دعوته إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث والتمارين لم يشر إلى من سبقه في هذا مثل ابن حزم وعبد القاهر الجرجاني، وابن سنان الخفاجي مع شهرة كلامهم وكتبهم في الأندلس والأمانة العلمية تقتضي عدم اقتضاب النصوص التي أوردها دليلا لمدعاه كما تقتضي أن ينوه بمن سبقه في دعوته هذه إلى إسقاط ما رآه ليس ضروريا لأن النحو يتم بدونه وأن يذكر بالفضل من سبق إن كان في ذلك فضل لأن الفضل لمن سبق ولكن من سبقه كابن حزم وابن سنان لم يكتب لكلامهما القبول لأنه كان غريبا ويدعا من القول وصدق الله العظيم إذا يقول: "فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض".

وقد أفاد ما ذكرته الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا في تقييمه لكتاب ابن مضاء كما أفاد وأجاد في نقده وتحقيقه لهذا الكتاب، ودعوة ابن مضاء إلى إسقاط مدعا إلى إسقاط شبيهة بدعوة بعض المعاصرين من كتاب وأدباء إلى التحلل والتنصل من أوزان الشعر العربي المعروفة التي ابتكرها الخليل ابن احمد لأوزان الشعر العربي وحصرها وهذه الدعوة أيضا لا يراد بها إلا التخلص من الأوزان الشعرية العربية لإفلاس الداعين إليها وعدم إمكانهم لصياغة الشعر العربي الفصيح الموزون المقفي واستبدالهم به الشعر الحديث الرذول الذي يشبه في حطته أصوات الزنابير ومواء السنانير ويتمثل لعيبهم الشعر العربي الجميل الموزون يقول الشاعر كما في المقامة اللؤلؤية للسيوطي

**إذا اعجز العنقود من رامه ولم يصل إليه بحل قل فج وحامض**

هذا والله ولي التوفيق

# القضية الثالثة

# قضية إسقاط العلل الثواني والثوالث

# والرد على ابن مضاء في ذلك

دعا ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة إلى إسقاط العلل والثواني والثوالث من النحو لعدم الحاجة إليها، وأقول أولاً قبل إيراد كلام ابن مضاء بشأن العلل إن العلة معتبرة في أصول النحو كما أنها معتبرة في أصول الفقه، وأصول النحو كأصول الفقه علله معتبرة وقد جعل الله لكل شيء سبباً، وقد عقد السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو الفصل الرابع من الكتاب الثالث في العلة وتكلم عن العلة في اثنتي عشرة مسألة ثم تكلم عن مسالك العلة وذكر منها ثمانية مسالك، وهي الإجماع، والنص، والإيماء والسبر، والتقسيم، والمناسبة وقياس الشبه وقياس الطرد وإلغاء الفارق وعرف كلا ومثل له ثم تكلم عن القوادح في العلة وعرف كلا ومثل له واستوفى الكلام عليها فكيف يقول ابن مضاء بإلغاء العلل وإسقاطها من كتب النحو، وقد ذكر السيوطي في مقدمة الاقتراح في أصول النحو أن بين أصول النحو وأصول الفقه من المناسبة ما لا خفاء فيه لأن النحو معقول من معقول وأصول الفقه معقول من منقول وإليك ما قاله ابن مضاء بشأن العلل ثم الرد عليه قال ابن مضاء بشأن إسقاط العلل الثواني والثوالث في كتابه الرد على النحاة ما يلي.

**-إسقاط العلل الثواني والثوالث:**

ثم قال تحت هذا العنوان: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال المسائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب

ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً ما حـرام بـالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره فسئل لم حرم فإن الجواب على ذلـك غير واجب على الفقيه ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن فقول لـه للفـرق بـين الفـاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفـع المفعـول قلنـا لـه لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فـأعطي الأثقـل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعـول لأن الفـاعل واحـد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يسـتثقلون ويكـثر في كلامـهم مـا يسـتحفون فـلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهلـه إذ قـد صـح عندنـا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم وهـذه العلـل الثوانـي على ثلاثة أقسام قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساده وهـذه الأقسـام موجودة في كتب النحويين، والفرق بين الأول العلل الثوانـي أن العلـل الأول بعرفتـها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر والعلـل الثوانـي هـي المسـتغني عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العـرب أمـة حكيمـة وذلـك في بعـض المواضـع فمثـال المقطوع به قول القائل كل ساكنين التقيـا في الوصـل ولـين أحدهمـا حـرف ليـس فـإن أحدهما يحرك وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة مثل قولنا اكرم القوم وقـال تعـالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ ﴾ ويقـال مـدَّ ومـدٌّ ومـدُّ وآخـر الآخـر موقوف مثل اضرب فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة فحركت الثانيـة لالتقائـهما وإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصـل تقـول مـر يـافتي فأمـا أكـرم القـوم وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك.

١- فيقال لم حركت الميم من أكرم وهو أمر فيقال لأنه لقي ساكنا آخر وهو لام التعريف وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك.

٢- فإن قيل ولم يتركا ساكنين فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق فهنه قاطعة وهي ثانية" فابن مضاء في هذا النص يدعو إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث دون الأُول ويرى أن الجهل بالثواني والثوالث لا يضر لأن المطلوب معرفة الأولي وهو علة رفع الفاعل وهي كونه فاعلاً وكفي وأفاد في نصه أن العلل الثواني تفيدنا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع والحكمة وضع الشيء في موضعه فالعرب لا يأتون ما يأتون ما يذرون اعتباطا أو عبثاً وكفي بذلك فائدة للعلل الثواني والثوالث، وهي في معرفتها متعة للمحققين والمدققين وخدمة للعربية، وإن كانت العلل غالبها يكون ضعيفاً عند بعضهم وقد ضرب المثل بها في الضعف ويكفي ذكر العلة وإن كانت ضعيفة والتحقيق بشأنها ليس من شأن الفحول، وستعرف فيما بعد ما قاله ابن جني رداً على من قال بضعف علل النحو وفسادها، وأقول إن تتبع علل النحو تمحو الجهل بأصل العلل وتفيدنا اطمئنانا لكل أحكام النحو وثقة في علمائنا علماء النحو، والعربية، وهذا يجعلنا نعتز بتراثنا وصحته ورسوخه على أصول ثابتة وقواعد مطمئنة مكينة لا يتطرق إليها شك أو ريب.

## "كلام السيوطي في الاقتراح يرد كلام ابن مضاء في العلل"

هذا وقد ذكر العلامة بحر العلوم وكنز المعارف الإمام العلامة السيوطي في الاقتراح في أصول النحو أن القول بأن علل النحو واهية هو مذهب غفلة العوام.

## نص المسألة الأولى في الفصل الرابع
## من الكتاب الثالث من كتاب الاقتراح
## للسيوطي في العلة

اذكر نص هذه المسألة لأن السيوطي ذكر فيها كلاماً نفيسا ومنها يستفاد أن ابن مضاء قد جانبه الصواب في دعوته إلى إلغاء العلل الثاني والثوالث فأقول قال السيوطي رحمة الله: "الفصل الرابع في العلة وفيها مسائل.

-**المسألة الأولى**: قال صاحب المستوفي إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الموجود تابعا لها فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع ولابد فيها من التوقيف فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب وقال ابن جني في الخصائص اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منها لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية نجد في النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته قال سيبويه وليس شيء مما يضطرنا إليه إلا وهم يحاولون به وجها انتهي نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة قال بعضهم إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي وإذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع، وفي موضع آخر من الخصائص لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه

إليها ألا ترى إلى أطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والجزم بحروفه والنصب بحروفه وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لب أن يعتقد إن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه فإن قلت فلعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعله ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم بل لأن أخر منهم حذا على ما نهج الأول فقام به قيل إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن في طباعهم قبولا له وانطواء على صحة الوضع فيه ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها فإن قلت كيف تدعي الاجتماع، وهذا اختلافهم موجود ظاهر ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمة إلى غير ذلك قيل هذا القدر والخلاف لقلته محتقر غير محتفل به وإنما هو في شيء من الفروع يسير فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً منها فهل ذلك إلا أنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته، إلا وله وجه من القياس يؤخذ به ولو كانت هذه اللغة حشوا مكيلاً وحثوا مهيلاً لكثر خلافها وتعادت أوصافها فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والنصب بحروف الجزم وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي" انتهى كلام السيوطي في المسألة الأولى أفبعد هذا الكلام يتجه كلام ابن مضاء ودعوته إلى إلغاء العوامل والعلل وعيبه على النحاة الذين يختلفون بعوامل النحو وعلله.

## كلام أبي القاسم الزجاجي عن علل النحو يرد كلام ابن مضاء فيها

والذي يدل على اعتبار العلل النحوية أيضا وفيه مقنع في الرد على ابن مضاء في رده على النحويين ما ذكره الزجاجي في كتابه الإيضاح عن علل النحو حيث قسم العلل النحوية إلى ثلاثة أضرب تعليمية وقياسية وجدلية وذكر أن علل النحو مستنبطة أوضاعاً ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها وبين أن التعليمية هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، وأن ما لم يسمع يقاس على ما سمع.

وبين أن القياسية هي مثل تعليل نصب إن وأخواتها الاسم في كون وأن ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله وبين أن العلة الجدلية هي كل ما يعتل به في باب إن بعد هذه العلة مثل أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهت هذه الحروف وهل بالأفعال الماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية إلى آخر ما ذكره.

وإليك ما ذكره بعد تقسيمه السابق عن احميل بن أحمد بشأن علل النحو حيث قال، "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل ابن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك فقال "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللة وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال إنما

فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة مما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه" وقد عقب الزجلجي كلامه في هذا الموضوع بقوله "وعلي هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو فاعرف ذلك إن شاء الله".

هذا ما ذكره الزجلجي في كتابه الإيضاح في باب القول في علل النحو وانظر إلى قوله بشأن كلام الخليل وانصاف شيخ سيبويه حيث يقول "وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله" وأقول انظر إلى الخليل رحمه الله حيث شبه علم النحو في أصوله وفروعه وقواعده وقوانينه المحكمة المنظمة بدار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام تدل علي حكمة بانيها ومهارة مهندسها ومنسقها ورافع بنيانها كما تدل علي أن كل وضع من أوضاعها لحكمة وعلة ولكم يكن صدفة واتفاقا بدون تفكير وروية. وكان من شأن العاقل الذي يدخلها والحكيم الذي يرمقها أن يعجب بعقل بانيها وعظمة منسقها ومنظمها.

انظر إلي تشبيه الخليل إمام اللغة وربان سفينتها وشيخ من شهدت له الركبان بإتقان علمها وتبريزه فيها سيبويه النحو. ثم انظر إلي ابن مضاء الذي حاول برده علي النحويين هدم هذه الدار العلياء وتلك القلعة الشماء. والذي حاول أن يزاحم جمهور النحاة بغير عود وأن يكاثر برذاذه الجود كما ذكر في مقدمة كتابه الضاد عن منهل النحو العذب المرتاد والذي لم يتم له به ما أراد والحمد لله الذي قال في محكم كتابه ﴿ فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾.

## ابن جني في خصائصه يرد علي من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة

يرد ابن جني رحمة في الخصائص علي من عاب علل النحويين لضعفه عن إحكامها قبل أن يولد ابن مضاء بما يقرب من مائتي عام حيث ولد ابن مضاء عام ٥١٣هـ وتوفي عام ٥٩٢هـ وولد ابن جني سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ وتوفي سنة ٣٩٢ كما يستفاد ذلك من تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا علي الرد علي النحاة لابن مضاء الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة ومن تحقيق الأستاذ محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية علي الخصائص رد رحمه الله علي النحويين عموماً وعلي الجاحظ خصوصاً فقال رحمه الله "باب في الرد علي من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة إعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من تري وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيري لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واه ساقط غير متعل وهذا كقولهم يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب وقد تري الأمر بضد ذلك ألا ترانا نقول ضرب زيد فنرفعه وإن كان مفعولاً به ونقول إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً ونقول عجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلاً. ونقول أيضاً قد قال الله تعالي (ومن حيث خرجت) فرفع حيث وإن كان بعد حرف الخفض ومثله عندهم في الشناعة –أي علي النحويين– قوله –ﷻ– (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ" وما يجري هذا المجري.

ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ألا تري أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعني وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلي ذلك الاسم وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء لسقط سؤال ذلك المضعوف السؤال. وكذلك القول علي المفعول أنه إنما ينصب إذا أسند الفعل إلي الفاعل فجاء هو فضلة وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو حيث وقبل وبعد ليست إعراباً وإنما هي بناء. وإنما

ذكرت هذه الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض. وكذلك ما يحكي عن الجاحظ من أنه قال قال النحويون إن أفعل الذي مؤنثه فعلي لا يجتمع فيه الألف واللام ومن وإنما هو بمن أو بالألف واللام نحو قولك: الأفضل وأفضل منك والأحسن وأحسن من جعفر ثم قال وقد قال الأعشي:

فلست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

ورحم الله أبا عثمان- أي الجاحظ- أما إنه لو علم أن "من" في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة نحو أحسن منك وأكرم منك لضرب عن هذا القول إلي غيره مما يعلو فيه قوله ويعنو لسداده وصحته خصمه وذلك أن "من" في بيت الأعشي إنما هي كالتي في قولنا أنت من الناس حر وهذا الفرس من الخيل كريم فكأنه قال لست من بيتهم بالكثير الحصي ولست فيهم بالأكثر حصي فاعرف ذلك ١٠هـ

وقول ابن جني في هذا النص "ولو بدأ —أي من عاب علي النحويين- الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا اهوس. إلي قوله: (وإنما هي بناء) يرد قول ابن مضاء المرتب علي اقتضاية كلام ابن جني وبتره تحت قول ابن مضاء فصل عن إلغاء العوامل الذي تقدم حيث قال مستدلا علي ما دعا إليه من إلغاء العوامل النحوية قال أبو الفتح في خصائص بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجر إنما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره" حيث بين ابن جني هنا معني الفاعل والمفعول به في عرف النحاة لا ما فهمه ابن مضاء من كلام ابن جني الذي اقتضيه واستدل به علي دعواه إلي إلغاء العوامل نتيجة خطأ أدي إليه اقتضاب كلام ابن جني وخلاصة القول أن ابن جني في هذا النص يرد علي من عاب علي النحويين لفساد فهمه وعدم اتقانه لاصطلاحات النحويين من أمثال الجاحظ وابن مضاء وغيرهما ممن عاب علي النحويين وهون من أمر النحو وأمرهم وقد قال الشاعر:

وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم

## الإمام عبد القاهر الجرجاني يرد علي من زهد في النحو واحتقره

للأمام عبد القاهر الجرجاني كلام سديد ورأي رشيد يرد علي من زهد في النحو واحتقره وصغر أمره وتهاون به ذكره في كتابه دلائل الإعجاز وفيه رد علي من عاب النحويين وغض من شأنهم من أمثال ابن مضاء وغيره قال رحمه الله في أول فصل من دلائل الإعجاز "وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم —أي من عيبهم الشعر وتزهيدهم فيه– وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ذاك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة علي معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه وإذا كان الأمر كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ولم ير أن يستسقيه من مصبه ويأخذه من معدنه ورضي لنفسه بالنقص والكمال معرض وآثر الغبينة وهو يجد إلي الربح سبيلا" اهـ.

رد الجرجاني بكلامه هذا علي من عاب النحو في الجملة وبين أن الإعراب هو الذي يفهم منه معاني الألفاظ المغلقة علي معانيها وأنه هو الذي يبين به نقصان كلام ورجحانه ولا يعرف الصحيح من السقيم إلا بمقياسه وذلك لأن الأعراب فرع المعني وبين أن من غالط في هذا وأنكره فقد أنكر حسه وغالط نفسه ورضي لنفسه بالنقص وفي إمكانه أن تكمل بأخذه النحو من رجالاته وأساطينه فهم معدنه ومورده ومصبه منهم يؤخذ النحو ويفهم وبهم يتمكن منه ويتقن ولقد قيل.

ولم أر في عيوب الناس عيبا  كنقص القادرين علي الكمال

هذا وقد تكلم الجرجاني بعد هذا علي ما زعم العائبون أنه فضول من النحويين وعويص لا يعود بطائل مثل مسائل التصريف التي وضعها النحويون

للتمرين[1] ولضرب من تمكن المقاييس في النفوس كقولهم كيف تبني من كذا كذا وكقولهم ما وزن كذا من الألفاظ الوحشية كقولهم ما وزن عزويت وماوزن أزونان وكقولهم لو سميت رجلاً بكذا فكيف يكون الحكم عند الكلام علي ما لا ينصرف من الأسماء وغير ذلك وهو ما دعا إلي إسقاطه ابن مضاء من النحو تحت عنوان إسقاط التمارين وقد ذكر الجرجاني أنه لا يعيبهم علي هذا الجنس من الزعم إن لم ينظروا فيه ولم يهتموا به أما إذا تجاوزوا ذلك وعابوا علي أغراض واضع اللغة وعلي وجه الحكمة في الأوضاع وتقرير المقاييس التي اطردت عليها وذكر العلل التى اقتفت أن تجري علي ما أجريت عليه إلخ ما ذكر عنهم فإنه يسكت عنهم في هذا الأمر أيضاً مع علمه أنهم أساءوا الاختيار ومنعوا أنفسهم مما فيه الخط لهم ومن الإطلاع علي مدارج الحكمة — وعلي العلوم الجمة- وبين أنهم في حاجة إلي تجاوز ما وقفوا عنده وركنوا إليه وأخلدوا للحاجة إلي ما تركوه وزهدوا فيه لمعرفة ودراية كلام الله تعالي وكلام رسوله -ﷺ- وكلام العرب وكتب العلماء ومصنفاتهم فالعلم يخدم بعضه بعضا ويفيد بعضه بعضا وقد قيل: قيمة كل امرئ ما يحسنه ويتقنه.

ثم ذكر الجرجاني بعد ذلك أن هؤلاء العائبين علي النحاة ما عابوا لم ينصفوا العلم ولم يحفظوا عهده ولم يوفوه حقه ولم يقدروا قدره وليس هذا من الطبع السليم ولا من الخلق الكريم. كيف لا وقد قال تعالي ولا تبخسوا الناس أشياءهم. وقال سبحانه وإذا قلتم فاعدلوا. وقد قيل العاقل من حفظ وداد لحظة. والعلم أحري بحفظ الود له وحسن العهد به من الصديق. فقال بصدد هذا ناصحاً لمن عاب النحو ذلك العلم الذي يقوم نطق اللسان ويقهم به السنة والقرآن عاطفاً علي كلامه السابق بهذا الشأن "ثم إنا وإن كنا في زمان هو علي ما هو عليه من إحالة الأمور عن جهاتها وتحويل الأشياء عن حالاتها ونقل النفوس عن طباعها وقلب الخلائق المحمودة إلي أضدادها ودهر

---

[1] التصريف أو التمرين في الصرف يقابله في النحو الإخبار بالذي والألف واللام للتمرين في النحو كما في شرح بن عقيل علي ألفية ابن مالك وحاشية السجاعي المسمة فتح الجليل علي شرح ابن عقيل.

ليس للفضل وأهله لديه إلا الشر صرفاً والغيظ بحتا وإلا ما يدهش عقولهم ويسلبهم معقولهم حتى صار أعجز الناس رأيا عند الجميع من كانت له همة في أن يستفيد علماً أو يزداد فهما أو يكتسب فضلاً أو يجعل له ذلك بحال شغلاً فإن الألف من طباع الكريم وإذا كان من حق الصديق عليك ولاسيما إذ تقادمت صحبته وصحت صداقته أن لا تجفوه بان تنكبك الأيام وتضجرك النوائب وتحرجك محن الزمان فتتناساه جملة وتطويه طيا فالعلم الذي هو صديق لا يحول عن العهد ولا يدخل فى الود وصاحب لا يصح عليه النكث والغدر ولا يظن به الخيانة والمكر أولي منه بذلك وأجدر وحقه عليك أكبر"[1] أهـ

هذا كلام الجرجاني الذي أفاد حقا ونطق صدقا وأنصف العلم والعلماء فجزاه الله خير الجزاء نسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنباه وصلي الله علي سيدنا محد وعلي آله وصحبه وسلم.

## القضية الرابعة

## قضية إلغاء التمارين في كتاب

## ابن مضاء ومناقشته

دعا ابن مضاء فيما دعا إليه في كتابه الرد على النحاة إلى إلغاء التمارين وهو باب وضعه النحاة لمسائل التمرين في الصرف كما وضع النحاة نظيره في النحو ويسمى عند النحاة باب الإخبار بالذي والألف واللام.

فقال تحت عنوان: "إسقاط التمارين" ومما ينبغي أن يسقط من النحو ابن من كذا مثل كذا كقولهم ابن من البيع مثل فُعل فيقول قائل بوع أصله بُيع فيبدل من الياء واو لانضمام ما قبلها لأن النطق بها ثقيل كما قالت العرب موقن وموسر أصل موقن ميقن لأنه اسم فاعل وفعله أيقن فقاء الفعل منه ياء وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء كما هو الحال في اسم الفاعل الذي فعله فعل صحيح ثم قال "وأما

---

(1) لا يدخل علي مثل يفرج أي لا يفش- وقبله تنكبك الأيام أي تحولك الأيام عن وده والوفاء له.

من قال بيع بالكسر كسر الياء لتصح الباء كما قالت العرب بيض وعين وغيد في جميع بيضاء وعيناء وغيداء، وكذاك المذكر لأن فعلاء يجمع على فعل كحمراء وحمر، وشقراء وشقر" إلى أن قال "والقياس أن يقال بُيض وغُيد وعُين لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوا" ثم ذكر أن لكل واحد من الرأيين حجة إلخ...".

ثم تكلم كثيرا في حجة كل ثم قال "فهذا في مسألة واحدة فكيف إذا اكثر من هذا الفن وطال فيه النزاع وابتدت إليه أطناب القول مع قلة جداه" إلى أن قال هادفاً إلى إسقاط ما أشار إليه "فمما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يقيد نطقاً" قال مشبها إسقاط التمارين بما تقدمت دعوته إلى إسقاط فقال "كاختلافهم في رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً كاختلافهم في رافع المبتدأ وناصب المفعول أني أن قلل ما ختم به كتابة "وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً" وأقول كان النحو في اصطلاح المتقدمين يشمل النحو والصرف ولذلك قال ابن مضاء هنا "ومما ينبغي أن يسقط من النحو" والتفرقة بين مسائل النحو والصرف هو اصطلاح حادث عند المتأخرين وعن أهمية التمارين فإني لا أقول بأهميتها وقد قدمت أن الإمام عبد القاهر لا يعيب من زهد في التمارين ولا من لم يهتم بها وقد أجاب بهذا من زهد في النحو من أجل هذا لأن التمارين فضول وعويص لا طائل تحته موافقاً لهم فقال: "أما هذا الجنس لعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره فقولوا فيه ما شئتم وضعوه حيث أردتم" وقال الدكتور محمد إبراهيم البنا في تحقيق الرد على النحاة إن سيبويه قد تحدث عنه آخر كتابة أبواباً بين فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضعف وكان يسائل شيخه عنها وقال إن النحاة يسمونها مسائل التصريف وجاء ابن جني فعقد فصلاً في الغرض من هذه المسائل فقال وذلك عندنا على ضربين أحدهما لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق لديه والآخر التماسك الرياضة به والتدريب عليه.

الأول نحو قولك في مثل جعفر من ضرب ضريب "بفتح الضاد" ومثل حبرج ضريب "يضم الضاد" ومثل صفرد ضريب "بكسر الضاد" ثم نقل البنا أمثلة النوع الثاني في المعتل ثم ذكر أن الضرب الأول ملحق بكلام العرب لأنه ورد نظيره عنهم

نحو رمدد ودُخلل وتردد فأما أوزان الضرب الثاني فإنها وردت في الصحيح فقط ولم يرد من المعتل نظيره فبقيت هذه الأمثلة للتدريب فقط وقد تابع ابن جنى في هذا شيخه الفارسي وتبع الفارسي في هذا أبا عثمان المازني والفارسي تفرد بهذا الرأي وجمهور النحاة يمنعون إلحاق الصحيح بالصحيح ويقتصرون على ما سمع بدون قياس عليه فلا يقيسون على رمدد ضريب، وأقول مع قوله بعدم أهمية التمارين فإنها لا تخلو من فائدة كشحذ الذهن وتربية الدقة في الفهم والقياس والله أعلم وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## ما يستأنس به في الرد على ابن مضاء فيما يتعلق بعوامل النحو وعلله من كلام الإمام الشعراني في كتابه الميزان

يستأنس بكلام الإمام الشعراني في الرد على ابن مضاء في رده على النحاة حيث قرر في كتابه الميزان أن اللغة فيها الفصيح والأفصح والضعيف والأضعف كما أن الحكام الفقهية فيها القوي والضعيف وفيها ما تظهر علته وما لا تظهر كالأحكام التعبدية وفيها الحكم المشدد والمخفف، وكل من الحكمين له متعلقة من المكلفين فالحكم المشدد له من الناس من يناسبه التشديد والمخفف له من يناسبه التخفيف يقول الإمام الشعراني في الميزان الذي موضوعه أن أقوال علماء الشريعة مبنية على مرتبتي التشديد والتخفيف لمن يناسبه التخفيف أو التشديد.

"فصل فإن قلت هذا "أشارة" إلى أقوال علماء الشريعة بالتخفيف والتشديد في حق العلماء بالشريعة والحقيقة فما تقولون في أقوال أئمة الأصول والنحو والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابع الشريعة هل هي كذلك على مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد كالأحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لأن آلات الشريعة كلها من لغة ونحو وأصول وغير ذلك ترجع إلى تخفيف وتشديد فإن من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأفصح ومنها ما هو ضعيف وأضعف فمن كلف العوام مثلاً اللغة الفصحي

في غير القرآن أو الحديث فقد شدد عليهم ومن سامح فقد خفف، وأما القرآن والحديث فلا تجوز قراءاته باللحن إجماعاً إلا إذا لم يمكن اللاحن التعلم لعجز لسانه كما هو مقرر في كتب الفقه ومن أمر الطالب بالتبحر في علم النحو فقد شدد ومن اكتفي منه بمعرفة الإعراب الذي يحتاج إليه عادة فقد خفف" اهـ

هذا كلام الإمام الشعراني وليت ابن مضاء لم يدع إلى إلغاء العوامل وإلغاء العلل وبين حسب اجتهاده أن هذا ضعيف وهذا قوي أو ان هذا فصيح وهذا أفصح شأن غيره من النحاة وأساطين اللغة ممن شدد أو خفف ولم يدع إلى إلغاء ما تعارفوا عليه، واصطلحوا على اعتباره وأجمعوا على الأخذ به في الفهم والإفهام أنه لو فعل ذلك لم يكن كلامه يدعا من القول ولوجد آذاناً صاغية وقلوباً واعية، ولم يكن كما قال القائل.

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل

إنه لو فعل ذلك لأنصف العلم والعلماء وكان مقرراً للحقيقة العلمية المجردة.

فالحق مقبول ولو من جاهل ... فانظر لذات القول لا القائل

هذا والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وصلى عيسى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وإلى هنا انتهى ما قصدت إلى تحقيقه وبيان الحق فيه وأن وأرجو المسامحة في سبق القلم إلى غير المراد أو نبو الفهم عن السداد-

وإن تجد عينا فسد الخللا ... جل من لا عيب فيه وعلا

**كتبه الدكتور/ على محمد نصر فراج**

عميد كلية أصول الدين بأسيوط سابقاً وعضو المجلس الأعلى للأزهر
وعضو المؤتمر الأول للإعجاز العلمي في الكتاب والسنة بالباكستان
وعضو وفد الأزهر الأول لدول الكومنولث الإسلامية

كتبه في ١٢/١/١٤٢٠ هـ - ٢٨/٤/٢٠٠٠م

# مصادر بحث بغية النبلاء في الرد على كتاب الرد على النحاة لابن مضاء


١- القرآن الكريم الذي لا يأتين الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

٢- صحيح البخاري.

٣- صحيح مسلم.

٤- مسند الإمام أحمد بن جنبل.

٥- السنن الكبرى للبيهقي.

٦- سنن سعيد بن منصور.

٧- مصنف بن أبي شيبة.

٨- سنن الترمذي.

٩- سنن أبي داود

١٠- سنن ابن ماجه.

١١- الجامع الصغير للسيوطي.

١٢- شرح العزيزي على الجامع الصغير.

١٣- نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر.

١٤- قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام.

١٥- الرد على النحاة لابن مضاء.

١٦- تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا على كتاب الرد على النحاة لابن مضاء.

١٧- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرا في.

١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.

١٩- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي.

٢٠- الكتاب لسيبويه.

٢١- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي.

٢٢- المقامة اللؤلية للسيوطي.

٢٣- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي.
٢٤- ألفية بن مالك في النحو والصرف.
٢٥- الكافية الشافية لابن مالك.
٢٦- الخصائص لابن جني.
٢٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي.
٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.
٢٩- حاشية السجاعي على شرح بن عقيل.
٣٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك.
٣١- الأنموذج في النحو للزمخشري.
٣٢- شرح الأنموذج للأردبيلي.
٣٣- كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني.
٣٤- تحقيق يسري عبد الغني عبد الله على كتاب الجمل للجرجاني.
٣٥- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.
٣٦- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الفاصح.
٣٧- حرز الأماني ووجه التهاني المعروف بالشاطبية للشاطبي.
٣٨- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي في القراءات السبع لابن القاسم.
٣٩- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي.
٤٠- نظم الجوهرة للقاني.
٤١- وشرحها للبيجوري.
٤٢- العقائد النسفية للنسفي.
٤٣- وشرحها لسعد الدين التفتازاني.
٤٤- الاعتقاد على فرض السلف للبيهقي.
٤٥- حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في احكام القدر لشيث بن إبراهيم القفطي.
٤٦- شرح سعد الدين التفتازاني على العقائد النسفية للإمام عمر النفي.

٤٧- العقد الثمين في أنواع التفسير ومناهج المفسرين للمؤلف.
٤٨- مراقي الإيمان في علوم القرآن لمؤلف.
٤٩- النفحة الأحمدية في بيان الأوقات المحمدية لسيدي أحمد بن الشمس.
٥٠-اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد للشيخ إبراهيم بن مصطفي الحلبي المذاري.
٥١- الفتوحات المكية لابن العربي.
٥٢- الميزان في الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الوهاب الشعراني.
٥٣- معجم الأدباء لياقوت.
٥٤- لسان العرب لابن منظور.
٥٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للعلامة احمد بن محمد بن على الفيومي.
٥٦- مختار الصحاح للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي.